بحث بعنوان

فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة

الباحث

ابوبكر عبدالجابر محمد إسماعيل

دارس ماجستير بقسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة أسوان

ملخص الدراسة:

فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

هدفت الدراسة الى قياس فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى قدرة الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في توفير فرص العمل حيث تبسيط إجراءات التراخيص والتصاريح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بناء شراكات مع القطاع الخاص والأهلي لتنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما بينت نتائج الدراسة قدرة الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحفيز التصنيع الشامل وتشجيع الابتكار حيث تسهيل الإجراءات والقوانين لجذب المستثمرين لعمل المشروعات الصناعية، توفير الوحدة البيانات الدقيقة بشأن تحديد أولويات المشاريع الصناعية، تسرع الوحدة الإجراءات عن طريق تقديم الخدمات إلكترونياً، كما توصلت نتائج الدراسة إلى قدرة الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في مواجهة الفقر حيث تقوم الوحدات بالتنسيق بين الإدارات المعنية لتحسين أوضاع الفئات الفقيرة، تقوم الوحدة بتخصيص الأماكن اللازمة لمشروعات محدودي الدخل، تعمل على زيادة الدعم الفني للمؤسسات الأهلية في اشباع احتياجات الأسر الفقيرة، وبينت نتائج الدراسة المعوقات التي تحد من فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من المقترحات للتغلب على تلك المعوقات.

الكلمات المفتاحية: الفاعلية، الإصلاح الإداري، الوحدات المحلية، البعد الاقتصادي، التنمية المستدامة.

Abstract:

The study aimed to measure the effectiveness of administrative reform in local units in achieving the economic dimension of sustainable development. The study results showed that administrative reform in local units could provide job opportunities by simplifying licensing and permitting procedures for small and medium enterprises, and building partnerships with the private and civil sectors to implement small and medium enterprises. The study results also demonstrated the ability of administrative reform in local units to stimulate comprehensive industrialization and encourage innovation, by facilitating procedures and laws to attract investors to establish industrial projects, providing accurate data on determining industrial project priorities, and accelerating procedures by providing services electronically. The study results also showed that administrative reform in local units could combat poverty, as the units coordinate between the relevant departments to improve the conditions of poor groups. The unit allocates the necessary spaces for low-income projects, and works to increase technical support for civil institutions to meet the needs of poor families. The study results revealed the obstacles that limit the effectiveness of administrative reform in local units in achieving the economic dimension of sustainable development, and the study reached a set of proposals to overcome these obstacles.

Keywords: "effectiveness, administrative reform, local units, economic dimension, sustainable development"

أولاً: مشكلة الدراسة:

تُعد التنمية المستدامة هي المحدد للأنشطة التي تحافظ على قدرة العالم الطبيعي على تزويدنا بالمياه النظيفة والهواء والموارد الطبيعية الحيوية، مع تحقيق العدالة العالمية في الوقت نفسه من خلال القضاء على الفقر والتفاوتات الشديدة الموجودة حاليا على كوكبنا، كما أن التنمية المستدامة في الأساس هي طريقة أكثر شمولاً للتعامل مع التنمية، وتتطلب دراسة متكاملة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فضلاً عن الاهتمام بالعواقب القصيرة والطويلة الأجل للمشاريع والسياسات(berceanu, et al, 2014, p29)

يتضمن هدف الاستدامة "التحولات الحديثة في التفكير التنموي"، حيث يشترك مع استراتيجية الاحتياجات الأساسية في التركيز على تحسين ظروف معيشة الفقراء، فهذا المنهج يري أن التنمية الدائمة لا يمكن بلوغها إلا إذا كانت الاستراتيجيات التي تم صياغتها وتنفيذها مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية كونها تحافظ وتشجع الموارد الطبيعية والبشرية التي تقوم عليها التنمية مما يتطلب اتباع سياسات محلية وإجراءات وحوافز تدفع إلي التشجيع علي السلوك الاقتصادي "المرشد بيئياً" وهو ما يسمح بتحقيق المكاسب المرتقبة علي المدي القصير والطويل وفق الموارد الطبيعية المتاحة والقابلة للتجدد وإقامة المشاريع التنموية الملائمة بيئياً والمتوافقة مع القيم الاجتماعية والمؤسساتية(بغداد، محمد، ٢٠١٠م، ص٣: ص٤).

وتقوم الإدارة المحلية بدور فعال في التنمية الوطنية، فهي تحتل موقعا مميزا في نظم الحكم المحلية، لما تتميز بأنها إدارة قريبة من المواطنين وتلتصق باحتياجاتهم وتعكس توجيهاتهم لأنها نابعة من صميم الشعب، مما يجعلها أكثر قدرة على إدراك طبيعة الظروف والحاجات والتطلعات المحلية كما يعطيها دعما ضروريا لتكثيف وحشد الطاقات وتعبئة الموارد، وموقعها هذا يهيئ لها فرص النجاح في تنفيذ السياسات الوطنية لتصبح واقعا ملموسا يلبي حاجات وتطلعات الجماهير، ومن هنا يمكن القول إن الإدارة المحلية تجسد على أرض الواقع قناة أو صلة تنقل حاجات ومشكلات المجتمع من جهة، وتعيد إلى هذا المجتمع حلولا لهذه المشكلات، وتسهم في تحديد الوفاء بالحاجات من جهة أخرى(القبلان، ٢٠١٥م، ص٣٠).

وتشمل الادارة المحلية كافة الاجهزة الادارية العامة والمنتشرة في أقاليم الدولة المختلفة، ويتضمن مصطلح الادارة المحلية هيئات عديدة من حيث التشكيل والمهام ونطاق الاختصاص وغير ذلك من الاختلافات بين الهيئات المحلية، ومن أهم وحدات الادارة المحلية المجالس البلدية والقروية بالإضافة الي المحافظات ومجالسها والحكام الاداريون (العوالمة، ٢٠١٠م، ص١٥٨).

وتشير الاحصائيات طبقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بجمهورية مصر العربية، بأن إجمالي عدد الوحدات المحلية بالجمهورية (٢٠٢١) قد بلغ (١٣١٣) وحدة محلية تخدم (٣٣٦٢) قرية، بينما بلغ عدد

الوحدات المحلية بمحافظة قنا (٥٠) وحدة محلية، منهم (٩) وحدة محلية مركز ومدينة، (٤١) وحدة محلية قروية تخدم عدد (١١١) قرية بالمحافظة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٢م، ص٩٥).

وقد أصبحت الوحدات المحلية تضطلع بدور هام وحيوي ورئيس في الدولة خصوصا في الوقت الحاضر وغدت تلعب عدة أدوار من بينها المشاركة في التنمية المستدامة والمشاركة في صنع القرار وغيرها من الأدوار الهامة (المبيضين، ٢٠١٩م، ص١٧). حيث تقع الوحدات المحلية في قلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويشير هذا إلى مواءمة السياسات والبرامج مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ويجب أن تنعكس الأهداف العالمية في المبادرات الفردية للوحدات المحلية (Bisogno, et all, 2023, p1224). وإذا أمعنا النظر في إدارة التنمية فإننا سنجد أنها تتجسد في خلق الإدارات المحلية المؤهلة كبداية أو خطوة مسبقة حتى تتمكن من القيام بواجباتها وتحقيق طموحاتها (القبلان، ٢٠١٥م، ص٣٠).

وهذا يتطلب من الوحدات المحلية رفع كفاءتها وتحسين مستوى الخدمات المقدمة منها للمواطنين من خلال تغيير الهيكل التنظيمي للوحدات الإدارية وإعادة هندسة جميع الإجراءات المتعلقة بالأعمال المختلفة، وهذا ما أسفرت عنه دراسة **محمد(٢٠١١)** والتي توصلت نتائجها الى أن تطوير الإدارة يستلزم العديد من المتطلبات الأساسية التي تساعد على رفع كفاءتها وتحسين مستوى الخدمات المقدمة منها للمواطنين وأهمها: تأهيل العنصر البشري، توافر مستوى مناسب من التمويل لتوفير البنية التحتية الأساسية من أجهزة وشبكات اتصال، وجودة التشريعات والقوانين المتخصصة والتي تسهل عملها، وضرورة انتشار الإنترنت وأجهزة الحاسب، بالإضافة إلى تغيير الهيكل التنظيمي للوحدات الإدارية، كما أن هناك بعض المعوقات الهامة التي تواجه العنصر البشري في الوحدات المحلية ومنها: ارتفاع مستوى الأمية في استخدام الحاسب، عدم الإقبال على الدورات التدريبية المتخصصة ونقص التأهيل البشري، عدم الوعي من قبل العاملين بمدى الفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال التطبيق، محدودية انتشار الإنترنت(محمد، ٢٠١١م).

وهذا ما أكدته دراسة **عبد الله(٢٠١٣)** والتي هدفت إلى بيان أهم العوامل المؤثرة على عمليات الإصلاح الإداري، وتحديد أهم المعوقات والتحديات التي تواجه عمليات الإصلاح الإداري، والتي توصلت الى أن نجاح الإصلاح الإداري يتوقف على عدد من العوامل أهمها :الاهتمام بالعنصر البشري، تكليف الأشخاص ذوي الكفاءة والنزاهة المطلوبة من الناحية العلمية والعملية، وضع برامج تدريبية مدروسة لرفع كفاءة العاملين في الجهاز الحكومي من الناحية المهنية والسلوكية (عبدالله، ٢٠١٣م).

كما أشارت دراسة **عبدالرزاق، ناصر(٢٠١٤)** والتي هدفت الى بيان أهم الاستراتيجيات الخاصة بالإصلاح الإداري والتي من الممكن إتباعها لإحداث تغيرات مهمة في بناء الإدارة للدولة، وركزت على العلاقة التي تربط الإصلاح الإداري والتنمية الشاملة المستدامة، والتي توصلت الى أن الإصلاح الإداري هو الاستخدام

الأمثل والمدروس للسلطة والنفوذ لتطبيق إجراءات جديدة على نظام إداري ما بهدف تطويره لتحقيق أهداف تنموية، وأوصت الدراسة بضرورة وضع الاستراتيجيات المناسبة للإصلاح الإداري لكل نظام إداري وحسب ما يتمتع به من صفات وإجراءات وإمكانيات(عبدالرزاق، ناصر، ٢٠١٤م).

وهذا ما تبينه دراسة **Xhafa, Yzeiri** (٢٠١٥) والتي أكدت أنه يجب أن يضمن الإصلاح الاستقلال السياسي والإداري والمالي للحكومة المحلية، ويجب أن تكون العملية شفافة وشاملة وتوافقية، وإن وظيفة الوحدات المحلية المسماة "البلديات"، كما يتم التأكيد عليها حتى الآن، تسبب الكثير من المشاكل لهذه الوحدة، خاصة فيما يتعلق بمعرفة التمايزات الحضرية والريفية لمشكلة اجتماعية محددة ومعالجتها أو البدء بها، وأن الإصلاح الناجح يسعى إلى مراعاة الوضع الخاص للبلد، إن عملية اتخاذ القرار المدروسة ضرورية لضمان شفافية العملية، بهدف إصلاح يعمل على حث جهود التنمية الإقليمية والاقتصادية؛ لتمكين الكفاءة في الخدمات من أجل التخطيط المستقر للإقليم، ومعاملة اجتماعية ورفاهية جيدة(**Xhafa, Yzeiri, 2015**).

وقد أوضحت دراسة **محارب (٢٠١٧)** والتي هدفت الى توضيح موارد واستخدامات وحدات الادارة المحلية، والتي أوصت بضرورة وحتمية تطوير أداء الادارات المحلية في وجود المتغيرات التكنولوجية التي شكلت ثورة إنسانية عالمية تستوجب التوقف عندها والاستفادة من مخرجاتها، والتي أوضحت أن هناك ثلاثة محاور للاستفادة من هذا التطوير هي البعد التنظيمي والبعد المالي والبعد البشري، التعرف على استخدامات التكنولوجيا ونظم المعلومات بالوحدات المحلية (محارب، ٢٠١٧م).

وهوما بينته دراسة **علي، مراد** (٢٠١٨) والتي استهدفت التعرف على طبيعة المشكلات المؤثرة على أداء الجهاز الحكومي المصري من وجهة نظر استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتوصلت نتائجها الى أن هناك علاقة وثيقة بين الأدوار المؤسسية المختلفة التي تلعبها أجهزة الإدارة العامة من ناحية، وبين عملية تخطيط وتنفيذ وتقييم استراتيجيات التنمية المستدامة، فالدولة تبذل جهوداً حثيثةً لإصلاح وتطوير الأداء المؤسسي بالقطاع الحكومي، يحدوها في ذلك أحدث الوسائل التقنية وبرامج التحول الرقمي وميكنة الخدمات العامة على مستوى الدولة برمتها، وأوصت الدراسة بأن الإصلاح الحقيقي لمصر يبدأ من إصلاح المحليات وأجهزتها المؤسسية المنفذة لبرامج وأهداف التنمية المستدامة على النطاق المحلي(علي، مراد، ٢٠١٨م).

وقد اتخذت الدولة خطوات لتطوير الجهاز الإداري ككل بكافة مؤسساتها، وتهدف الدولة من وراء ذلك إلى مواكبة التطورات العالمية في استخدام التكنولوجيا وبما يحقق سرعة الإداء لكافة قطاعات الدولة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٠م، ص٦١).

ويتضح من العرض السابق أهمية الإصلاح الإداري بوحدات الإدارة المحلية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ومن هنا يمكن تحديد مشكلة الدراسة في: **(فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة).**

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي مؤداه **"تحديد فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة"**. وينبثق من هذا الهدف الرئيسي مجموعة أهداف فرعية وهي:

١- تحديد فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في توفير فرص العمل.

٢- تحديد فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحفيز التصنيع الشامل وتشجيع الابتكار.

٣- تحديد فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في مواجهة الفقر.

٤- تحديد المعوقات التي تحد من فاعلية الإصلاح الإداري في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالوحدات المحلية.

٥- التعرف على أهم المقترحات للتغلب على المعوقات التي تحد من فاعلية الإصلاح الإداري في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالوحدات المحلية.

ثالثًا: تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي ومؤداه "ما فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحقيق البعد الاقتصادي التنمية المستدامة؟".

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة تساؤلات فرعية وهي:

١- ما فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في توفير فرص العمل؟

٢- ما فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحفيز التصنيع الشامل وتشجيع الابتكار؟

٣- ما فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في مواجهة الفقر؟

٤- ما المعوقات التي تحد من فاعلية الإصلاح الإداري في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالوحدات المحلية؟

٥- ما أهم المقترحات للتغلب على المعوقات التي تحد من فاعلية الإصلاح الإداري في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالوحدات المحلية؟

رابعاً: الموجه النظري للدراسة:

نظرية الفاعلية: ترتبط الفاعلية بالخدمات التي تتاح للناس بقصد إشباع حاجاتهم ومواجهة وحل مشكلاتهم، عندما يكون المطلوب تقييم فاعلية خدمة من الخدمات فإن اهتمامنا الرئيسي ينصب على مدى قدرة هذه الخدمات على إشباع حاجات الناس ومواجهة وحل مشكلاتهم، ويوجد بعض المتغيرات المستخدمة عند قياس الفاعلية وأهم هذه المتغيرات هي (مختار، د.ت، ص٢٥٢: ص٢٥٥):

-مدى قدرة الخدمة على إحداث تغيير في أنماط سلوك المستفيدين من الخدمة.

-مدى قدرة الخدمة على تنمية وإثراء معارف المستفيدين من الخدمة.

-مدى قدرة الخدمة على إحداث تعديل أو تغيير في اتجاهات المستفيدين من الخدمة مثل الاتجاه إلى الاستقلالية والاعتماد على النفس واحترام العمل اليدوي الحرفي وحب الادخار.... الخ بدلاً من الاتجاهات المعاكسة لذلك.

-مدى قدرة الخدمة على إكساب المستفيدين خبرات عملية وإتقان مهارات فنية جديدة.

-مدى قدرة الخدمة على إحداث تغيير في المكانة الاجتماعية للمستفيدين من الخدمة.

-مدى قدرة الخدمة على إحداث تعديل أو تغير في الظروف البيئية غير المرغوبة والمعوقة والتي تحول دون تحقيق الخدمة لأهدافها المرجوة.

-مدى قدرة الخدمة من الناحية الفنية على إشباع حاجة من الحاجات الأساسية للناس.

-مدى قدرة الخدمة من الناحية الفنية على مواجهة وحل مشكلة معينة يواجهها أفراد المجتمع.

-سهولة وبساطة إجراءات حصول أفراد المجتمع على الخدمة.

-الحصول الفوري على الخدمة أو في أقل وقت ممكن خاصة عندما تتطلب الظروف ذلك.

-مدى إتاحة الخدمة للمستفيدين الحقيقيين والمستحقين للخدمة ووضع ضوابط ومحددات تكفل تحقيق ذلك.

-مدى توافق الخدمة من حيث الكم والكيف والنوع مع توقعات المستفيدين منها.

-مدى مراعاة الاعتبارات الإنسانية عند تقديم الخدمة.

-مدى مراعاة الأخلاقيات المهنية عند تقديم الخدمة لمستحقيها.

ومن هذا المنطلق فقد وجهت نظرية الفاعلية الباحث إلى أن الإصلاح الاداري بوحدات الادارة المحلية يساهم في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المجتمع، وذلك من خلال تأديتها لدورها ووظيفتها وتحقيق أهدافها من خلال الأدوار والوظائف التي تؤديها في إطار السياسة الاجتماعية والتي تقدمها للمستفيدين منها وللمجتمع المحلي، بقصد إشباع حاجاتهم ومواجهة وحل مشكلاتهم، وعليه سوف يستفيد الباحث من هذه النظرية كموجه له في إعداد الإطار النظري للدراسة، وتصميم أدوات الدراسة وتحليل البيانات.

خامساً: مفاهيم الدراسة:

مفهوم الفاعلية Effectiveness:

الفاعلية في اللغة العربية: هي (فعل) الشيء – فعلاً وفعالاً: عمله، وهي مقدرة الشيء على التأثير (المعجم الوجيز، ٢٠٠٥م، ص٤٧٧). أما في معجم **مصطلحات الخدمة الاجتماعية** عرفها بأنها درجة نجاح تحقيق الأهداف المرجوة، وهي في الخدمة الاجتماعية القدرة على مساعدة العميل لتحقيق أهداف التدخل خلال فترة معقولة (درويش، د.ت، ص٥١).

وتعرف **الفاعلية** بأنها "ما يتحقق من مخرجات أو نتائج أو تغييرات، مرغوب فيها ومخطط لها"(قنديل، ٢٠١٣م، ص٢٤٨). **والفاعلية** هي مدى نجاح برنامج أو مشروع في تحقيقه لأهدافه وبأقل جهد وتكاليف مادية وبشرية وبطريقة مُثلى (الدخيل، ٢٠١٣م، ص٧٩). وتعرف **الفاعلية** بأنها إتمام العمل بشكل فعال أي تحقيق عائد أكبر من خلال استخدام الموارد المتاحة (الهواسي، البرزنجي، ٢٠١٤م، ص٣٣).

ويمكن للباحث تعريف الفاعلية إجرائياً طبقاً لهذه الدراسة كالآتي:

١- أنها قدرة الإصلاح الإداري في تمكين الوحدات المحلية على حل المشكلات والقضايا المجتمعية.

٢- قدرة الإصلاح الإداري الوحدات المحلية في إحداث تعديل أو تغير في الظروف البيئية غير المرغوبة والمعوقة والتي تحول دون تحقيق الخدمة لأهدافها المرجوة.

٣- قدرة الإصلاح الإداري في ادخال التحسينات الفنية على الخدمات لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين.

٤- قدرة الإصلاح الإداري في تسهيل وتبسيط إجراءات حصول أفراد المجتمع على الخدمة بالوحدات المحلية.

٥- مستوى التغييرات الاجتماعية التي نتجت عن الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمع.

مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية في اللغة: نمَّى ينمِّي، نَمِّ، تنميةً، فهو مُنمٍّ، والمفعول مُنمًّى، نمَّى إنتاجَه: زادَه وكثَّره، رفع مُعدَّله (عمر، ٢٠٠٨، ص٢٢٨٩). والاستدامة: استدامَ يستديم، اسْتَدِمْ، استدامةً، دام الشَّيءُ: ثبت واستقرّ وبقي، استدام الشَّيءَ: طلب استمرارَه (عمر، ٢٠٠٨، ص٧٩٠، ص٧٨٩).

وينطلق مفهوم الاستدامة من نظرية إنسانية تدعو إلى الاهتمام بمستقبل الإنسان، ومن ثم الحفاظ على البيئة التي تعطي الاستمرارية للإنسانية بهدف إنجاز الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية وبالتالي تعزيز الحياة بالطريقة التي تسمح للأخرين سد احتياجاتهم في الحاضر والمستقبل (الكندي، ٢٠١٢، ص٢٠).

لذلك تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها (Olsson, et all,2004, p3). **ويمكن تعريف التنمية المستدامة** بأنها عملية

ديناميكية تمكن جميع الناس من تحقيق إمكاناتهم وتحسين نوعية حياتهم بطرق تحمي وتعزز في الوقت نفسه أنظمة دعم الحياة في الأرض (Robertson, 2012, p60).

وتعني التنمية المستدامة أيضاً تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحقق احتياجات وطموحات الجيل الحالي من البشر وبخاصه مستويات المعيشة المطلوبة "نوعية الحياة" دون الجور على حقوق الأجيال التالية مستقبلاً من التمتع بثمار التنمية بأنواعها ومن تجنب التعرض للملوثات الطبيعية المختلفة (ناجي، ٢٠١٥م، ص٢٣٦).

ويمكن تعريف التنمية المستدامة إجرائيا في هذه الدراسة بأنها: العملية التي يمكن من خلالها تحسين نوعية حياة الناس وتعزيز أنظمة دعم الحياة في الأرض، تسعي للحفاظ على الموارد في المجتمع واستثمارها إلى أقصى حد ممكن من خلال الإدارة السليمة، تهدف لتحقيق تغيير اجتماعي مقصود لتحقيق أكبر قدر من معدلات التنمية المحلية، تهدف إلى تلبية احتياجات المواطنين في الحاضر والمستقبل من خلال مواكبة التطورات، وتحقيق أكبر قدراً ممكناً من مستويات المعيشة والرفاهية للمواطنين، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع.

ب–مفهوم الوحدات المحلية: وحدة –جمع (وح د)، مصدر(وحد)، يَميلُ إلى الوَحْدَةِ: إلى الانعزال وَالانْفِرَادِ بنفسه، **ووحدة تعني إدارة والإدارة:** مصدرها أدار، وفعل أدار يُدير، أدر، إدارة، فهو مدير، والمفعول مُدار، الوظائف الخاصة بالإدارة، إدارة الأعمال أو تنظيم وإدارة الشؤون العامة (علوان، ٢٠٢٢م، ص٥٣٤).

المحلية: مَحَلِّيَّة (مفرد)**:** اسم مؤنَّث منسوب إلى مَحَلّ: "أخبار/ شئون مَحَلِّيَّة: داخليَّة أو خاصَّة ببلدٍ ما، عكسها أخبار أو شئون عالميَّة". **الإدارة المَحَلِّيَّة:** خاصَّة بإقليم أو منطقة من المناطق، خلاف الإدارة المركزيَّة التي تتركَّز في العاصمة (عمر، ٢٠٠٨م، ص٥٥٢، ص٧٨٢).

كما يقصد **بالوحدة المحلية في اللغة:** وحدة مُختصة بمنطقتها أو إقليمها، خلاف الوحدات المركزية التي تتركز في العاصمة (المعجم الوجيز، ٢٠٠٠م، ص١٢٢).

وتشير **الوحدة المحلية** إلى أنها "مساحة محددة من إقليم الدولة الذي يقوم النظام المحلي بتقسيمها، سواء كانت قرية أو مدينة صغيرة أو كبيرة أو مجموعة من المدن والقرى، ويعتبر كل من النطاق الجغرافي والبشري والنطاق الوظيفي أهم المقومات التي تقوم عليها الوحدات المحلية (المبيضين، ٢٠١٩م، ص١٧). كما تعرف **الوحدات المحلية** بأنها المحافظات والمراكز والمدن والاحياء والقرى، ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية ويتوفر لها كيان ذاتي مستقل يستهدف تحقيق غرض معين ويتمتع بالشخصية القانونية في حدود هذا الغرض (عابدين، ٢٠٢١م، ص١٠). **والوحدات المحلية** تعرف بأنها عبارة عن مناطق جغرافية معينة، ذات استقلال مالي وإداري، تتمتع بالشخصية المعنوية، وتقدم الخدمات العامة، ويقوم على إدارتها مجلس محلي إما عن

طريق الانتخاب أو التعيين أو الجمع ما بين الانتخاب والتعيين، وتمارس اختصاصاتها وواجباتها المنوطة بها تحت رقابة السلطة المركزية وبموجب القانون (المبيضين، ٢٠١٩م، ص١٧).

ويمكن تعريف الوحدات المحلية اجرائيا في هذه الدراسة كالتالي: نظام من نظم الإدارة العامة، وأداة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلى، يقوم على إدارتها مجلس محلي إما عن طريق الانتخاب أو التعيين أو الجمع ما بين الانتخاب والتعيين، تمارس اختصاصاتها وواجباتها المنوطة بها تحت رقابة السلطة المركزية وبموجب القانون، بهدف الى تنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات التنموية، وتقديم خدمات عامة وحكومية لأفراد المجتمع، تحدد الإمكانات والمشكلات والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد في النطاق الجغرافي، توفر المعلومات اللازمة عن الموارد والامكانيات المتاحة في المجتمع لاتخاذ القرارات التخطيطية المدروسة.

ج-مفهوم الإصلاح الإداري:

الإصلاح لغة: أصلح الشَّيءَ: أزال فساده، رتَّبه ونظَّمه، ضدّ أفسده"، أدخل عليه تغييرات ليتماشى مع روح العصر (عمر، ٢٠٠٨، ص٣١٢).

يشير **مفهوم الإصلاح الإداري** إلى جميع التحسينات في الإدارة؛ وإلى الإصلاحات الإدارية العامة في الظروف الصعبة؛ وإلى العلاجات المحددة لسوء الإدارة؛ وإلى أي اقتراح لحكومة أفضل، وإلى نية من نصبوا إصلاحات إدارية. ويُعرف **الإصلاح إداري** بأنه جهد منهجي ومتكامل لإحداث تغييرات جوهرية في الإدارة العامة لتعزيز القدرة الإدارية العامة لتحقيق أهداف التنمية الوطنية (Hussain, Brahim,2005, p7). **والإصلاح الإداري** هو جهود مصممة خصيصاً لإحداث تغيرات أساسية في أنظمة الإدارة من خلال إصلاحات تنظيمية واسعة، أو على الأقل من خلال إجراءات أو ضوابط تسعى لتحسين واحد أو أكثر من هذه الأنظمة (علاء الدين، ٢٠٢٠م، ص١٩). ويعرف **الإصلاح الإداري** بأنه الإحداث الاصطناعي للتحول الاداري، فهو متعمد ومخطط وغير طبيعي وعارض، ويتم تبنيه للاعتقاد بأن النتائج النهائية التي تسفر عنه هي حتما أفضل من الواقع الراهن (دودين،٢٠١١م، ص١٠٥). **والإصلاح الإداري** يعني إدخال تغييرات أساسية في أنظمة الإدارة العامة بما يكفل تحسين مستويات الأداء ورفع كفاءة النظم الإدارية القائمة من خلال تغيير المعتقدات والاتجاهات والقيم والبيئة التنظيمية وجعلها أكثر ملاءمة مع التطور التكنولوجي الحديث وتحديات السوق، وأحداث نقلة نوعية في تقد يم الخدمات مع خفض التكاليف وتحويل نظم العمل من أسلوب البيروقراطية إلى الأساليب الإدارية (جنيدي، ٢٠١٩م، ص١٢).

ويمكن تعريف الإصلاح الإداري اجرائياً في هذه الدراسة بأنه عملية تحسينات مستمرة بوحدات الإدارة المحلية بمحافظة قنا، متعمد ومخطط وغير طبيعي، ويتم تبنيه للاعتقاد بأنه يؤدي إلى نتائج نهائية أفضل،

يهدف الى تعزيز القدرة الإدارية في تحقيق أهداف التنمية، ويهدف لتحسين مستويات الأداء ورفع كفاءة النظم الإدارية القائمة، يتضمن إصلاحات تنظيمية واسعة وإدخال تغييرات أساسية في أنظمة الإدارة، يعمل على إحداث نقلة نوعية في تقديم الخدمات أكثر ملاءمة مع التطور الحالي.

سادساً: الإجراءات المنهجية:

١-**نوع الدراسة:** تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات التقييمية.

٢-**المنهج المستخدم:** استخدم الباحث في دراسته منهج المسح الاجتماعي الشامل للمسئولين بالوحدات المحلية بمحافظة قنا، وبلغ عددهم (٣٨٩) مفردة.

٣-**أدوات جمع البيانات:** اعتمد الباحث في دراسته استمارة قياس للمسئولين في الوحدات المحلية في محافظة قنا، وتم تحكيم الأداة من قِبل عدد من الأساتذة بكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية بمصر بلغ عددهم (١٨) من أعضاء هيئة التدريس، وتم التحقق من صدق الأداة وثباتها بواسطة معامل الفا كرونباخ، حيث بلغ الثبات(٠.٨٣٥) بينما بلغ الصدق الذاتي(٠.٩١٤).

٤-**مجالات الدراسة: تنقسم مجالات الدراسة إلى:**

- المجال المكاني: أجري الباحث دراسته على الوحدات المحلية بمحافظة قنا، والبالغ عددهم(٥٠) وحدة محليه، منهم عدد(٩) وحدات محلية مركز ومدينة، وعدد(٤١) وحدات قري رئيسية.
- المجال البشري: أجري الباحث دراسته على المسئولين بالوحدات المحلية وبلغ عددهم (٣٨٩) مفردة.
- المجال الزمني: الفترة التي استغرق الباحث فيها اجراء دراسته الميدانية من ١٥/ ٥/ ٢٠٢٥م وحتى ٢٠٢٥/٦/١٨م.

سابعاً: عرض وتحليل نتائج جداول الدراسة:

جدول رقم (١) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقا لمتغير النوع، السن، والمؤهل العلمي، الوظيف بالوحدة المحلية. (ن=٣٨٩)

م	المتغير	تكرار	%	م	المتغير	تكرار	%
النـــوع				الوظيفـة			
١	ذكر	٢٨٥	٧٣.٢٦	١	رئيس الوحدة المحلية	٤٩	١٢.٦٠
٢	أنثى	١٠٤	٢٦.٧٤	٢	نائب الوحدة المحلية	١٢	٣.٠٨
–	المجموع	٣٨٩	١٠٠%	٣	سكرتير الوحدة المحلية	٥٠	١٢.٨٥
السـن				٤	مسئول الحوكمة وتقييم الأداء	٨	٢.٠٦
١	من ٣٥: اقل من ٤٠ سنة	١٦	٤.١١	٥	مسئول أملاك الدولة	٢٠	٥.١٤

٢	من ٤٠: اقل من ٤٥ سنة	١٠٠	٢٥.٧١	٦	مسئول التخطيط	٤٥	١١.٥٧
٣	من ٤٥: اقل من ٥٠ سنة	١٦٢	٤١.٦٥	٧	مسئول التنظيم	٣٣	٨.٤٨
٤	من ٥٠: اقل من ٥٥ سنة	٧٣	١٨.٧٧	٨	مسئول المتابعة	١٤	٣.٦٠
٥	من ٥٥ سنة فأكثر	٣٨	٩.٧٧	٩	مسئول المخلفات الصلبة	٢٩	٧.٤٦
–	المجموع	٣٨٩	%١٠٠	١٠	مسئول الموارد البشرية	٢٧	٦.٩٤
	المؤهــل العلمي			١١	مسئول بناء وتنمية القرية	٢٩	٧.٤٦
١	**مؤهل متوسط**	١٠٤	٢٦.٧٤	١٢	مسئول شئون البيئة	٢٧	٦.٩٤
٢	**مؤهل فوق متوسط**	٢٦	٦.٦٨	١٣	مسئول نظم المعلومات	٤٣	١١.٠٥
٣	**مؤهل عالي**	٢٣٨	٦١.١٨	١٤	مسئول الشئون القانونية	١	٠.٢٦
٤	**دراسات عليا**	٢١	٥.٤٠	١٥	مسئول خدمة المواطنين	٢	٠.٥١
—	المجموع	٣٨٩	%١٠٠	—	المجموع	٣٨٩	%١٠٠

- أسفرت الدراسة أن غالبية المسئولين بالوحدات المحلية من الذكور، وكشفت الدراسة أن أغلب المسئولين بالوحدات المحلية تتراوح أعمارهم من ٤٥ سنة إلي٥٠ سنة.
- كما أظهرت الدراسة أن أغلب المسئولين بالوحدات المحلية هم من الحاصلين على المؤهلات العليا، وجاء أغلبية المستجيبين من المسئولين بالوحدات المحلية يشغلون وظيفة (سكرتير الوحدة المحلية).

جدول رقم (٢) يوضح دور الوحدات المحلية في توفير فرص العمل. (ن = ٣٨٩)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الوزن الحسابي	انحراف معياري	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	يساعد في تبسيط إجراءات التراخيص والتصاريح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	344	88.43	44	11.31	1	0.26	1121	2.88	96.00	0.33	1
٢	يسمح ببناء شراكات مع القطاع الخاص والأهلي لتنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	124	31.88	236	60.67	29	7.46	873	2.24	74.67	0.58	2
٣	يوفر تقديم الاستشارات والدعم الفني والبرامج التدريبية لرواد الاعمال المحليين.	72	18.51	270	69.41	47	12.08	803	2.06	68.67	0.55	5
٤	يتم فتح قنوات عديدة لدعم الأعمال الحرفية وتسويق منتجاتها.	96	24.68	242	62.21	51	13.11	823	2.12	70.67	0.60	4
٥	تُعقد الملتقيات التوظيفية لتوفير	108	27.76	240	61.70	41	10.54	845	2.17	72.33	0.59	3

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الوزن الحسابي	انحراف معياري	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
	فرص عمل للشباب يتناسب مع قدراتهم المهنية.											
	المجموع	744		1032		169		4465	11.47			
	المتوسط لكل استجابة	148.8		206.4		33.8						
	النسبة لكل استجابة	38.3		53.1		8.7						
	المتوسط الحسابي للبعد	2.30										
	انحراف معياري للبعد	0.62										
	القوة النسبية للبعد	76.67										

تبين نتائج الجدول رقم (٢) الذي يوضح فاعلية الإصلاح الاداري بالوحدات المحلية في توفير فرص العمل، جاءت متوسطة، حيث أن المتوسط الحسابي للبعد (٢.٣٠)، وبلغت القوة النسبية للبعد تساوي (٧٦.٦٧%)، وانحراف معياري قدره (٠.٦٢). وجاءت أهم مؤشرات البعد كالتالي: يساعد في تبسيط إجراءات التراخيص والتصاريح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يسمح ببناء شراكات مع القطاع الخاص والأهلي لتنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تُعقد الملتقيات التوظيفية لتوفير فرص عمل للشباب يتناسب مع قدراتهم المهنية، ويظهر تعدد هذه المهام تفعيل دور الوحدات المحلية مسايرة للخطط والمستجدات في الاعمال والتي تسعى لتحقيق تنمية شاملة من خلال ذلك التطوير، وبهذا تتفق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه **دراسة علي، مراد (٢٠١٨)** والتي توصلت نتائجها الى أن هناك علاقة وثيقة بين الأدوار المؤسسية المختلفة التي تلعبها أجهزة الإدارة العامة من ناحية، وبين عملية تخطيط وتنفيذ وتقييم استراتيجيات التنمية المستدامة.

جدول رقم (٣) يوضح دور الوحدات المحلية في تحفيز التصنيع الشامل وتشجيع الابتكار. (ن = ٣٨٩)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الوزن الحسابي	انحراف معياري	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١-	تسهل الوحدة الإجراءات والقوانين لجذب المستثمرين لعمل المشروعات الصناعية.	124	31.88	235	60.41	30	7.71	872	2.24	74.67	0.58	1
٢-	تسرع الوحدة الإجراءات عن طريق تقديم الخدمات إلكترونياً.	107	27.51	228	58.61	54	13.88	831	2.14	71.33	0.63	3

٣- بناء شراكات مع مدن أخرى لتبادل الخبرات وتنفيذ المشاريع الصناعية.	63	16.20	248	63.75	78	20.05	763	1.96	65.33	0.6	4
٤- تتلقي الوحدة الدعم(المالي-التقني) من المنظمات المحلية لتنفيذ المشاريع الصناعية.	33	8.48	96	24.68	260	66.84	551	1.42	47.33	0.64	5
٥- توفر الوحدة البيانات الدقيقة بشأن تحديد أولويات المشاريع الصناعية.	137	35.22	205	52.70	47	12.08	868	2.23	74.33	0.65	2
المجموع	464		1012		469		3885	9.99			
المتوسط لكل استجابة	92.8		202.4		93.8						
النسبة لكل استجابة	23.86		52.03		24.11						
المتوسط الحسابي للبعد	2.00										
انحراف معياري للبعد	0.69										
القوة النسبية للبعد	66.67										

تشير نتائج الجدول رقم (٣) الذي يوضح فاعلية الإصلاح الاداري بالوحدات المحلية في تحفيز التصنيع الشامل وتشجيع الابتكار، جاءت متوسطة، حيث أن المتوسط الحسابي للبعد يساوي(٢.٠٠)، وبلغت القوة النسبية للبعد (٦٦.٦٧ %)، وانحراف معياري قدره (٠.٦٩)، أهم أدوار الوحدات المحلية في تحفيز التصنيع الشامل وتشجيع الابتكار يتمثل في أن الوحدات المحلية تسهل الإجراءات والقوانين لجذب المستثمرين لعمل المشروعات الصناعية، توفر الوحدة البيانات الدقيقة بشأن تحديد أولويات المشاريع الصناعية، تسرع الوحدة الإجراءات عن طريق تقديم الخدمات إلكترونياً، يظهر هذا درجة الاهتمام بالجوانب التنظيمية والجهود التي تبذلها الدولة لتطوير أداء الجهاز الحكومي المصري، وخاصة الوحدات المحلية، بما يساعد في سرعة تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وهذا ما أكدته دراسة **علي، مراد (٢٠١٨)** والتي توصلت نتائجها إلى أن الدولة تبذل جهوداً حثيثةً لإصلاح وتطوير الأداء المؤسسي بالقطاع الحكومي، يحدوها في ذلك أحدث الوسائل التقنية وبرامج التحول الرقمي وميكنة الخدمات العامة على مستوى الدولة برمتها.

جدول رقم (٤) يوضح فاعلية الإصلاح الاداري بالوحدات المحلية في مواجهة الفقر (ن = ٣٨٩)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	متوسط الحسابي	الوزن الحسابي	انحراف معياري	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	تقوم الوحدة بتخصيص الأماكن اللازمة لمشروعات محدودي الدخل.	178	45.76	198	50.90	13	3.34	943	2.42	80.67	0.56	3
٢	تعمل الوحدة على التنسيق بين الإدارات المعنية لتحسين أوضاع الفئات الفقيرة.	293	75.32	84	21.59	12	3.08	1059	2.72	90.67	0.51	2
٣	تدعم الجهود الأهلية لتوفير احتياجات الفقراء من المرافق والخدمات الأساسية.	337	86.63	39	10.03	13	3.34	1102	2.83	94.33	0.45	1
٤	توفر الوحدة الدعم لمشروعات زيادة الدخل لتحسين نوعية حياة المواطنين.	165	42.42	202	51.93	22	5.66	921	2.37	79.00	0.59	5
٥	تعمل على زيادة الدعم الفني للمؤسسات الأهلية في اشباع احتياجات الأسر الفقيرة.	170	43.70	204	52.44	15	3.86	933	2.40	80.00	0.56	4
المجموع		1143		727		75		4958	12.74			
المتوسط لكل استجابة		228.6		145.4		15						
النسبة لكل استجابة		58.77		37.38		3.86						
المتوسط الحسابي للبعد	2.55											
انحراف معياري للبعد	0.57											
القوة النسبية للبعد	85.00											

تشير نتائج الجدول رقم (٤) الذي يوضح فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في مواجهة الفقر، فقد بلغت القوة النسبية للبعد (٨٥.٠٠ %)، وبمتوسط حسابي (٢.٥٥)، وانحراف معياري قدره (٠.٦٥)، وهي بذلك بمستوى مرتفع.، يظهر هذا في أن الوحدة تدعم الجهود الأهلية لتوفير احتياجات الفقراء من المرافق والخدمات الأساسية، تعمل الوحدة على التنسيق بين الإدارات المعنية لتحسين أوضاع الفئات الفقيرة، تقوم الوحدة بتخصيص الأماكن اللازمة لمشروعات محدودي الدخل، تعمل على زيادة الدعم الفني للمؤسسات الأهلية في اشباع احتياجات الأسر الفقيرة، فبهذا تقوم على تنفيذ السياسة الاجتماعية من خلال العديد من

المهام التي تقوم بها، وهذا يدل على الاستخدام الأمثل والمدروس للسلطة من خلال الإصلاح الاداري، وبذلك تتفق نتائج هذه الدراسة مع ما أشارت إليه دراسة **عبدالرزاق، ناصر(٢٠١٤)**، والتي توصلت الى أن الإصلاح الإداري هو الاستخدام الأمثل والمدروس للسلطة والنفوذ لتطبيق إجراءات جديدة على نظام إداري ما بهدف تطويره لتحقيق أهداف تنموية.

جدول رقم (٥) يوضح فاعلية الإصلاح الاداري بالوحدات المحلية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ككل.

(ن=٣٨٩)

م	المؤشر	المتوسط الحسابي	القوة النسبية	انحراف معياري	المستوى	الترتيب
١	توفير فرص العمل	٢.٣٠	٧٦.٦٧	٠.٦٢	متوسط	٢
٢	تحفيز التصنيع الشامل وتشجيع الابتكار	٢.٠٠	٦٦.٦٧	٠.٦٩	متوسط	٣
٣	مواجهة الفقر	٢.٥٥	٨٥.٠٠	٠.٥٧	مرتفع	١
ـــ	البعد الاقتصادي ككل	٢.٢٨	٧٦.١١	٠.٦٣	متوسط	

باستقراء الجدول رقم (٤٩) والذي يوضح مستوى تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حيث بلغ المتوسط العام للبعد ككل(٢.٢٨)، وقوة نسبية قدرها(٧٦.١١) وهي بذلك متوسطة، ويبين الجدول ترتيب فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة كالتالي:

١- جاءت (فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في مواجهة الفقر) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ(٢.٥٥) وقوة نسبية قدرها(٨٥.٠٠) وهي بذلك مرتفعة.

٢- جاء المؤشر (فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في توفير فرص العمل) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ(٢.٣٠) وقوة نسبية قدرها(٧٦.٦٧) وهي بذلك متوسطة.

٣- جاء المؤشر (فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحفيز التصنيع الشامل وتشجيع الابتكار) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (٢.٠٠) وقوة نسبية قدرها(٦٦.٦٧) وهي بذلك متوسطة.

جدول رقم (٦) يوضح المعوقات التي تحد من فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. (ن = ٣٨٩)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الوزن المرجح	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١-	تفضيل الموظفين بالوحدة للطرق التقليدية في تقديم الخدمات.	45	11.57	253	65.04	91	23.39	732	1.88	62.67	8
٢-	عدم تحديد الاحتياجات التدريبية الفعلية للعاملين بالوحدة المحلية.	21	5.40	170	43.70	198	50.90	601	1.54	51.33	11
٣-	الافتقار إلى الكوادر البشرية المؤهلة لاستخدام وتطوير الأنظمة الحديثة.	259	66.58	114	29.31	16	4.11	1021	2.62	87.33	1
٤-	ضعف البنية التحتية للاتصالات في بعض المناطق.	41	10.54	278	71.47	70	17.99	749	1.93	64.33	7
٥-	مقاومة التغيير من قبل بعض الفئات يؤثر سلبًا بالإصلاحات.	100	25.71	274	70.44	15	3.86	863	2.22	74.00	4
٦-	عدم وعى العاملين بالوحدة المحلية بأهمية الإصلاح الإداري.	68	17.48	183	47.04	138	35.48	708	1.82	60.67	9
٧-	نقص الكفاءات والخبرات الإدارية للعاملين بالوحدة.	167	42.93	174	44.73	48	12.34	897	2.31	77.00	2
٨-	ضعف الالتزام بالقواعد والمعايير المنظمة للعمل.	62	15.94	177	45.50	150	38.56	690	1.77	59.00	10
٩-	نقص التفويض في الممارسات الإدارية يؤدي الى تعطيل مصالح الجمهور .	93	23.91	276	70.95	20	5.14	851	2.19	73.00	6
١٠-	قلة الإمكانيات والموارد اللازمة لتنفيذ الخطط والأنشطة.	142	36.50	215	55.27	32	8.23	888	2.28	76.00	3
١١-	ضعف التنسيق بين الأقسام يعيق تنفيذ الأنشطة وتقديم الخدمات .	110	28.28	253	65.04	26	6.68	862	2.22	74.00	4 مكرر
المجموع		1108		2367		804		8862	22.78		
المتوسط لكل استجابة		100.7		215.2		73.1					
النسبة لكل استجابة		25.9		55.3		18.8					
المتوسط الحسابي للبعد	2.07										
انحراف معياري للبعد	0.66										
القوة النسبية للبعد	69.00										

تشير نتائج الجدول رقم (٦) الذي يوضح المعوقات التي تحد من فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، جاءت متوسطة، حيث أن القوة النسبية للبعد تساوي (٦٩.٠٠ %)، وبمتوسط حسابي (٢.٠٧)، وانحراف معياري قدره (٠.٦٦)، وهذا يدل على تمركز استجابات عينة الدراسة حول الوسط، كما أظهرت بيانات الجدول اتفاق استجابات المسئولين بالوحدات المحلية بتعدد المعوقات التي تحد من

فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وبهذا تتفق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت اليه دراسة **محمد (٢٠١١)**.

جدول رقم (٧) يوضح المقترحات للتغلب على المعوقات التي تحد من فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. (ن = ٣٨٩)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	المتوسط الحسابي	الوزن المرجح	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١-	تطوير نظم البيانات والمعلومات للحفاظ على مستوى تقدم العمل.	363	93.32	26	6.68	0	0	1141	2.93	97.67	2
٢-	تحديد الاحتياجات التدريبية الفعلية للعاملين بالوحدة المحلية.	332	85.35	57	14.65	0	0	1110	2.85	95.00	10
٣-	ضم الكوادر البشرية المؤهلة لاستخدام وتطوير الأنظمة الحديثة.	350	89.97	39	10.03	0	0	1128	2.90	96.67	6
٤-	العمل على تحسين جودة البنية التحتية للاتصالات والانترنت.	347	89.20	41	10.54	1	0.26	1124	2.89	96.33	8
٥-	زيادة التدريب على استخدام الوسائل التكنولوجية في تقديم الخدمات.	351	90.23	38	9.77	0	0	1129	2.90	96.67	6 مكرر
٦-	زيادة وعى العاملين بوحدات الادارة المحلية ببرامج الإصلاح الإداري.	363	93.32	26	6.68	0	0	1141	2.93	97.67	2 مكرر
٧-	الاستعانة بالكفاءات المتخصصة لتدريب العاملين بالوحدات المحلية.	345	88.69	44	11.31	0	0	1123	2.89	96.33	8 مكرر
٨-	التأكيد على ضرورة الالتزام بالقواعد والمعايير المنظمة للعمل.	383	98.46	6	1.54	0	0	1161	2.98	99.33	1
٩-	زيادة التفويض في الممارسات الإدارية لتسهيل مصالح المواطنين .	284	73.01	98	25.19	7	1.80	1055	2.71	90.33	11
١٠-	العمل على توفير الإمكانيات والموارد اللازمة لتنفيذ الخطط والأنشطة.	363	93.32	26	6.68	0	0	1141	2.93	97.67	2 مكرر
١١-	زيادة التنسيق بين الأقسام لضمان سرعة تنفيذ الأنشطة وتقديم الخدمات.	363	93.32	26	6.68	0	0	1141	2.93	97.67	2 مكرر
	المجموع	3844		427		8		12394	31.84		
	المتوسط لكل استجابة	349.5		38.8		0.7					
	النسبة لكل استجابة	89.8		10.0		0.2					
	المتوسط الحسابي للبعد	2.90									
	انحراف معياري للبعد	0.31									
	القوة النسبية للبعد	96.67									

تشير نتائج الجدول رقم (٧) الذي يوضح المقترحات للتغلب على المعوقات التي تحد من فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، جاءت بمستوى مرتفع، حيث أن القوة النسبية للبعد تساوي (٩٦.٦٧ %)، وبمتوسط حسابي (٢.٩٠)، وانحراف معياري قدره (٠.٣١)، وهذا يدل على تمركز استجابات عينة الدراسة حول الوسط، ويتبين اتفاق استجابات المسئولين بالوحدات المحلية أن أهم المقترحات

للتغلب على المعوقات التي تحد من فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة تكمن في التأكيد على ضرورة الالتزام بالقواعد والمعايير المنظمة للعمل، تطوير نظم البيانات والمعلومات للحفاظ على مستوى تقدم العمل، زيادة وعى العاملين بوحدات الادارة المحلية ببرامج الإصلاح الإداري، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة **عبدالله (٢٠١٣)**.

ثامنًا: النتائج العامة للدراسة:

١. **وصف مجتمع الدراسة:** أسفرت الدراسة أن غالبية المسئولين بالوحدات المحلية من الذكور، وأن أكثرية المسئولين بالوحدات المحلية تتراوح أعمارهم من ٤٥ سنة إلي٥٠ سنة، كما أن أغلب المسئولين بالوحدات المحلية هم من الحاصلين على المؤهلات العليا، وجاء أغلبية المستجيبين من المسئولين بالوحدات المحلية يشغلون وظيفة (سكرتير الوحدة المحلية).
٢. **فاعلية الإصلاح الاداري بالوحدات المحلية في توفير فرص العمل:** كشفت الدراسة عن تبسيط إجراءات التراخيص والتصاريح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بناء شراكات مع القطاع الخاص والأهلي لتنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة، عقد الملتقيات التوظيفية لتوفير فرص عمل للشباب يتناسب مع قدراتهم المهنية.
٣. **فاعلية الإصلاح الاداري بالوحدات المحلية في تحفيز التصنيع الشامل وتشجيع الابتكار:** أسفرت الدراسة عن تسهيل الإجراءات والقوانين لجذب المستثمرين لعمل المشروعات الصناعية، توفير الوحدة البيانات الدقيقة بشأن تحديد أولويات المشاريع الصناعية، تسرع الوحدة الإجراءات عن طريق تقديم الخدمات إلكترونياً.
٤. **فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في مواجهة الفقر:** تظهر الدراسة أن الوحدة تدعم الجهود الأهلية لتوفير احتياجات الفقراء من المرافق والخدمات الأساسية، تعمل الوحدة على التنسيق بين الإدارات المعنية لتحسين أوضاع الفئات الفقيرة، تقوم الوحدة بتخصيص الأماكن اللازمة لمشروعات محدودي الدخل، تعمل على زيادة الدعم الفني للمؤسسات الأهلية في اشباع احتياجات الأسر الفقيرة.
٥. **المعوقات التي تحد من فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:** كشفت الدراسة الافتقار إلى الكوادر البشرية المؤهلة لاستخدام وتطوير الأنظمة الحديثة، نقص الكفاءات والخبرات الإدارية للعاملين بالوحدة، قلة الإمكانيات والموارد اللازمة لتنفيذ الخطط والأنشطة، مقاومة التغيير من قبل بعض الفئات يؤثر سلبًا بالإصلاحات، ضعف التنسيق بين

الأقسام يعيق تنفيذ الأنشطة وتقديم الخدمات، نقص التفويض في الممارسات الإدارية يؤدي الى تعطيل مصالح الجمهور.

٦. **أهم المقترحات للتغلب على المعوقات التي تحد من فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:** أوضحت الدراسة التأكيد على ضرورة الالتزام بالقواعد والمعايير المنظمة للعمل، العمل على تطوير نظم البيانات والمعلومات للحفاظ على مستوى تقدم العمل، ضرورة زيادة وعى العاملين بوحدات الادارة المحلية ببرامج الإصلاح الإداري، العمل على توفير الإمكانيات والموارد اللازمة لتنفيذ الخطط والأنشطة، ضم الكوادر البشرية المؤهلة لاستخدام وتطوير الأنظمة الحديثة، زيادة التدريب على استخدام الوسائل التكنولوجية في تقديم الخدمات.

تاسعًا: توصيات الدراسة:

توصى الدراسة بمجموعة من التوصيات التي تزيد من فاعلية الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، والتي منها:

١. توضيح المفهوم الحقيقي للإصلاح الإداري وعدم حصره في تقديم الخدمات الكترونيًا، حيث أن الإصلاح الاداري يسعى الى هدف عام يتمثل في حل المشكلات اجتماعية وإحداث تغيير اجتماعي هادف في المجتمع.

٢. ضرورة عمل دليل استرشادي يوضح دور الإصلاح الاداري في استدامة المشروعات التي تقدمها المؤسسات الحكومية عامة، والوحدات المحلية خاصة.

٣. زيادة الاهتمام بإعداد المسئولين والعاملين بالوحدات المحلية في كيفية القيام تنفيذ البرامج ومشروعات التنمية المستدامة في ضوء الإصلاح الإداري.

٤. الاهتمام بدراسة أوضاع المجتمع وحصر الإمكانيات والموارد الموجودة فيه، وهذا من أجل تلبية احتياجات المواطنين من هذه البرامج والمشروعات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥. تشجيع المخططين الاجتماعيين على التعاون مع المسئولين والعاملين في الوحدات المحلية، يكون المخطط الاجتماعي هو المسئول الأول عن التخطيط والتنفيذ لبرامج ومشروعات التنمية المستدامة.

٦. التحفيز الدائم للعاملين المهتمين بتطبيق استراتيجيات الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية.

٧. الاهتمام بالتقييم والمتابعة المستمرة لخطط الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية، وكذلك برامج ومشروعات التنمية المستدامة بالوحدات المحلية.

٨. وضع الخطط الاستراتيجية لتعزيز دور الإصلاح الاداري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة طبقاً لما لا يتعارض مع الاختلافات بين المناطق الريفية والحضرية في المجتمع.

٩. توزيع الموارد البشرية والمالية داخل الوحدات بشكل عادل وفعال، بما يتناسب مع احتياجات الأقسام المختلفة وأهدافها، مع مراعاة الأولويات التنموية.

١٠. ربط تقييم الأداء للعاملين بالوحدات المحلية بالتطوير الوظيفي والمكافآت، واستخدام نتائج التقييمات لتحديد الاحتياجات التدريبية، كذلك تحديد استحقاق الترقية، والحوافز، مما يشجع الموظفين على تحسين أدائهم.

١١. تطوير بنية تحتية رقمية قوية ومؤمنة، من خلال الاستثمار في أحدث التقنيات الرقمية لإنشاء أنظمة معلومات متكاملة وآمنة تدعم جميع العمليات الإدارية، وتضمن حماية البيانات وسريتها.

١٢. ضرورة تحقيق التعاون بين مؤسسات القطاع الحكومي والخاص ومؤسسات العمل الأهلي لتعزيز المسئولية الاجتماعية لهم تجاه تحقيق الإصلاح الإداري بالوحدات المحلية، ومواجهة التحديات التي تعوق الوحدات المحلية من تحقيق أهدافها.

١٣. إجراء دراسات تقويمية مستقبلية لقياس كفاءة وفاعلية الإصلاح الإداري بالمؤسسات الحكومية عامة، والوحدات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مراجع البحث

١. بغداد، كربالي؛ محمد، حمداني(٢٠١٠). استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر. ورقة بحثية مقدمة في: مجلة العلوم الانسانية، السنة السابعة، العدد(٤٥).

٢. جنيدي، أحمد مجدي أحمد(٢٠١٩). دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية الإدارية المستدامة للمنظمات العامة، مجلة البحوث الادارية، المجلد(٣٧)، العدد(٤)، اكتوبر.

٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء(٢٠٢٠). احصاء مصر، مجلة نصف سنوية، العدد(١٩).

٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء(٢٠٢٢) النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية عام ٢٠٢٠م. إصدار ديسمبر ٢٠٢٢م.

٥. درويش، يحيى حسن(د.ت). معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية (إنجليزي/ عربي). القاهرة: الشركة العالمية للنشر لونج مان.

٦. دودين، أحمد يوسف(٢٠١١). أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي: نظريا وتطبيقيا. الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

٧. عابدين، عصام مهدي(٢٠٢١م). موسوعة أحكام التعاقدات–الجزء الثاني. القاهرة: دار محمود للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.

٨. عبد الرزاق، زينب؛ ناصر، ظفر(٢٠١٤). الإصلاح الإداري ومتطلبات التنمية المستدامة. جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (٦)، العدد(٢).

٩. عبد الله، سحر(٢٠١٣). الإصلاح الإداري: مفهومه–وآليات تطبيقه (دراسة مقارنة). جامعة الأزهر، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد(١٠)، يناير.

١٠. علاء الدين، رسلان(٢٠٢٠). استراتيجيات الاصلاح الاداري (دراسة تطبيقية)، دمشق: مؤسسة رسلان للنشر والتوزيع.

١١. علي، محمد عوض؛ مراد، هيلين عبد الرحيم(٢٠١٨). متطلبات الموائمة بين الأداء المؤسسي للجهاز الإداري وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ م بجمهورية مصر العربية: دراسة تحليلية على المستوى الكلي، جامعة حلوان. كلية التجارة وإدارة الاعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مجلد(٣٢)، عدد(١).

١٢. عمر، أحمد مختار(٢٠٠٨). معجم المصطلحات العربية المعاصرة. القاهرة: عالم الكتب. المجلد الثالث: الطبعة الأولى.

١٣. عمر، أحمد مختار(٢٠٠٨). معجم المصطلحات العربية المعاصرة، القاهرة: عالم الكتب. المجلد الأول: الطبعة الأولى.

١٤. العوالمة، نائل عبدالحافظ (٢٠١٠). إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العملية. الأردن: دار زهران، الطبعة الأولى.

١٥. القبلان، غازي سلطان فلاح(٢٠١٥). تنمية المجتمع المحلي والعوامل المؤثرة على دور الحكام الإداريين (دراسة ميدانية). عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

١٦. الكندي، ساجدة كاظم(٢٠١٢): أثر الاستدامة والتنظيم الفضائي لوحدة الجيرة في البيئة السكنية، بحث منشور في مجلة الهندسة. بغداد. مجلد(١٨). العدد(٢).

١٧. المبيضين، صفوان(٢٠١٩). الادارة المحلية مداخل التطوير. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

١٨. مجمع اللغة العربية (١٤٢١هـ –٢٠٠٠م). المعجم الوجيز. طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم. جمهورية مصر العربية.

١٩. مجمع اللغة العربية (١٤٢٦هـ –٢٠٠٥م). المعجم الوجيز. جمهورية مصر العربية.

٢٠. محارب، عبد العزيز قاسم(٢٠١٧). موارد واستخدامات وحدات الإدارة المحلية. نادي التجارة. مجلة المال والتجارة، عدد(٥٧٥)، مارس.

٢١. محمد، مرفت أحمد(٢٠١١). دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الإدارة المحلية. جامعة بورسعيد – كلية التجارة. مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد(١)، يناير.

٢٢. مختار، عبد العزيز عبد الله(د.ت). طرق البحث للخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

٢٣. ناجي، أحمد عبد الفتاح(٢٠١٣). التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

٢٤. ناجي، أحمد عبد الفتاح(٢٠١٥). التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة نحو مدن مستدامه بدول العالم الثالث في ضوء متغيرات العصر. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

٢٥. الهواسي، محمود حسن؛ البرزنجي، حيدر شاكر(٢٠١٤). مبادئ علم الادارة الحديثة. د.ن.

26. Berceanu, bogdan, et al(2014) the civil service reform in the context of sustainable development. A comparison between romania and italy, act auniversitatis danubius vol. 6, no. 1.

27. Bisogno, Marco et all (2023) Sustainable development goals in public administrations: Enabling conditions in local governments, Journal: International Review of Administrative Sciences, Volume: 89, Issue: 4.

28. Hussain, Ahmad.A; Brahim, Malike (2005). Administrative Reform In Local Government System In Malaysia, Journal Of Ethics, Legal And Governance, Vol, 1.

29. Olsson, Johanna Alkan, and et all (2004). Indicators for Sustainable Development, European Regional Network on Sustainable Development. Draft version, 10 February.

30. Robertson, Margaret (2012). Schooling for Sustainable Development: A Focus on Australia. New Zealand and the Oceanic Region. Australia. Springer Science & Business Media.

31. Xhafa, Sonila; Yzeiri, Eqerem(2015). Administrative Division Reform and Sustainable Development in Albania. Academic Journal of Interdisciplinary Studies, MCSER Publishing, Rome, Italy, Vol 4 No 2, July.